

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال الاقتصادات أحادية القطاع نحو التنوع

الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2023-

The Contribution of Foreign Direct Investment in Transforming Single-Sector Economies Towards Diversification: A case study of Algeria during the period 1995-2023

كميلية لوصيف*

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-الجزائر-

kamilia.loucif@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/04/01

تاريخ الاستلام: 2025/02/27

الملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة من 1995 إلى غاية 2023، كما هدفت إلى دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على التنوع الاقتصادي في المدى الطويل، وهو ما يفسر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن محركا إيجابيا للتنوع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنوع الاقتصادي، تنوع الصادرات، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: F21, O14, C32, O55

Abstract :

The purpose of this research is to use the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to investigate and evaluate the effects of foreign direct investment (FDI) on economic diversification in Algeria from 1995 to 2023. Investigating the long-term equilibrium connection between the two variables under examination is another goal of the research.

The results show that FDI has a detrimental effect on economic diversity over the long term, indicating that FDI has not been a beneficial force behind economic diversification.

Keywords: Foreign Direct Investment; Economic Diversification; Export Diversification; ARDL Model.

JEL classification codes: F21, O14, C32, O55

مقدمة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية في العالم، حيث يعتبر وسيلة استراتيجية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز التبادل التكنولوجي، ونقل المعرفة، وتطوير الكفاءات المحلية. وبفضل تأثيره على الإنتاجية وخلق فرص العمل، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى تحسين بنيتها الاقتصادية وتعزيز تنافسيتها العالمية.

يبرز التنوع الاقتصادي كهدف استراتيجي للعديد من الدول التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، مثل النفط أو الموارد الطبيعية، وتنوع مصادر دخلها لتعزيز مرونتها الاقتصادية. يمكن التنوع الاقتصادي الدول من مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، ويدعم الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة، الزراعة، والخدمات. كما يلعب التنوع دورًا محوريًا في دفع عجلة الابتكار وتنمية المهارات الوطنية، مما يمهد الطريق لتحقيق اقتصاد متوازن ومستدام.

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي تعد محورا هاما في خطط التنمية الاقتصادية للدول. إذ يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع عملية التنوع الاقتصادي عبر تطوير قطاعات جديدة وتوفير التكنولوجيا والتمويل اللازمين لنموها. كما يتيح الاستثمار الأجنبي تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال إدخال الممارسات الحديثة في الإنتاج والإدارة، ورفع كفاءة العمليات الاقتصادية. علاوة على ذلك يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر من قدرة الاقتصادات المحلية على الانخراط في التجارة الدولية وتوسيع قاعدة صادراتها.

لذلك، فإن تحقيق تناسق بين سياسات جذب الاستثمار الأجنبي وخطط التنوع الاقتصادي يشكل تحديًا وفرصة في الوقت ذاته. فمن خلال توفير بيئة استثمارية مستقرة، وتطوير البنية التحتية، وتبني التشريعات الداعمة، يمكن للدول تحقيق استفادة مزدوجة: جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مصادر دخل محدودة. في هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية لتنويع قاعدتها الاقتصادية ودعم النمو في القطاعات الحيوية المختلفة ومحاولة الاستفادة من الفرص المحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما سبق يندرج التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي القطاع إلى اقتصاد متنوع ومستدام خلال الفترة 1995-2023؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح الفرضية الرئيسية الآتية:
للاستثمار الأجنبي المباشر دور جوهري في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023.
أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة في النقاط الآتية:
-تسلط الدراسة الضوء على موضوع بالغ الأهمية، خاصة في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بتحقيق التنوع الاقتصادي كآلية للتنمية المستدامة.
-تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً يربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، مما يساهم في إثراء الأدبيات البحثية المتعلقة بالاقتصادات أحادية القطاع.
-تقدم الدراسة رؤى وتوصيات لصناع القرار في الجزائر حول كيفية تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنوع الاقتصادي.
منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من الفهم العميق للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، من خلال تحليل البيانات والظواهر الاقتصادية المرتبطة بالموضوع. كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي الذي يساعد على اختبار هذه العلاقة باستخدام النماذج الاقتصادية الكمية، مما يضمن قياس التأثيرات بدقة واستنتاج نتائج علمية موثوقة. ومن خلال الجمع بين هذين المنهجين يمكن تحقيق تكامل بين التحليل النظري والتطبيق العملي، مما يسمح بفهم أعمق للاتجاهات الاقتصادية وديناميكيات الاستثمار الأجنبي وتأثيره على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

I. الاستثمار الأجنبي المباشر

على مدى عقود من التطور الاقتصادي الحديث، أظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الدول المستضيفة والدول المستثمرة، حيث أسهمت التدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي بشكل ملحوظ في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المستضيفة (Lee، Chernikov، و Nagy، 2021، صفحة 80). حيث يعزز هذا الأخير من تنوع الصادرات من خلال العمل على تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية في البلدان النامية، وذلك بنشر التكنولوجيا والتأثير غير المباشر الناشئ عن الابتكار، فضلاً عن نقل المهارات والمعرفة. بالإضافة إلى ذلك، يسهل الاستثمار الأجنبي المباشر الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال توفير المعلومات اللازمة لدخول هذه الأسواق، كما يربط الأسواق المحلية بشبكات توزيع الصادرات الأوسع. ونتيجة لذلك، يتحقق تنوع جغرافي للمنتجات. والأهم من ذلك، أن

الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عاملاً رئيسياً في جهود التنوع الاقتصادي في البلدان النامية، حيث تكون رؤوس الأموال المحلية والموارد الحكومية اللازمة لدفع عملية تنوع القطاعات الإنتاجية محدودة (Gamariel

& Bomani, 2022, p. 75)

الجدول رقم 01: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010-2023:

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
0.72	1.02	0.35-	0.7	0.81	0.72	1.29	1.43
		2023	2022	2021	2020	2019	2018
		0.59	0.13	0.53	0.78	0.8	0.84

المصدر: (United Nations Conference on Trade and Development, n.d.).

يشير الجدول رقم 01 إلى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث شهدت الفترة من 2010 إلى 2023 تقلبات كبيرة، إذ بلغت سنة 2010 ما قيمته 1.43% وخلال السنوات التالية بدأت هذه النسبة في الانخفاض، حيث وصلت 0.7% سنة 2014، وفي سنة 2015 دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة سلبية لأول مرة (-0.35%) وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي أثر على الثقة الاستثمارية، إلى جانب السياسات الحكومية التي لم تكن مشجعة بشكل كاف لجذب المستثمرين الأجانب.

وفي سنة 2016، ارتفعت النسبة إلى 1.02% مما يشير إلى ظهور بعض الاستثمارات الجديدة، أما في الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2023 بقيت النسب ضعيفة، إذ تأثرت في سنة 2020 ووصلت إلى 0.78% بسبب تأثير جائحة كورونا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، مما أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وفي سنة 2022 انخفضت بشكل كبير لتصل إلى 0.13% وهو أدنى نسبة في الفترة المدروسة، وهو ما يشير إلى تراجع ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية الجزائرية، أما في سنة 2023 بدأت النسبة في التحسن قليلاً إلى 0.59% مما يعكس بعض التعافي، لكنه لا يزال ضعيف مقارنة بالدول المجاورة، وهو ما يتطلب إصلاحات أعمق في بيئة الاستثمار.

II. التنوع الاقتصادي

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه الانتقال من الاعتماد على القطاعات التقليدية، مثل الزراعة والتعدين، إلى مجموعة متنوعة من القطاعات والخدمات عالية الجودة. ويعد التنوع الاقتصادي عاملاً أساسياً في عمليات التصنيع أو التحول نحو اقتصاد يعتمد على الإنتاجية العالية والخدمات. علاوة على ذلك، فإنه يساعد في خلق هيكل اقتصادي قادر على التكيف مع تقلبات الأسواق العالمية، ومواجهة التحديات العالمية بمرونة. وبالتالي، يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورياً لتعزيز النمو المستدام وتحسين مستويات

المعيشة في الاقتصادات النامية (Deléchat, Melina, Newiak, Papageorgiou, & Spatafora, 2024, p. 07)

ينقسم التنوع الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين: التنوع الاقتصادي (تنوع المنتجات) وتنوع الصادرات. يعرف التنوع الاقتصادي عمومًا بأنه العملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعًا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها. أما تنوع الصادرات، فيشير إلى السياسات المتعمدة التي تهدف إلى تغيير نسب السلع في مزيج الصادرات الحالي، وإدخال منتجات جديدة في محفظة الصادرات، أو اختراق أسواق جغرافية جديدة (Esanov, 2012, p. 04) وبالتالي فإن سياسة تنوع الصادرات تشير إلى توسيع نطاق المنتجات التي تقوم الدولة بتصديرها، سواء من خلال تصدير أنواع جديدة من المنتجات إلى الأسواق الحالية والجديدة، أو من خلال توسيع نطاق تصدير المنتجات القائمة إلى أسواق جديدة (Gamariel et al., 2022, p:76) الأمر الذي يعزز الإنتاجية ويقلل من التقلبات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام طويل الأجل ويحد من التعرض للصدمات الاقتصادية (Cissokho, 2022, p. 02). لكن في الدول الأفريقية عامة فإن نمو الصادرات يكون مدفوعًا إلى حد كبير بزيادة قيمة وكمية الصادرات القائمة مسبقًا، وليس بإدخال منتجات تصديرية جديدة (Gamariel & Bomani, 2022, p. 95)

غالبًا ما تتضمن استراتيجيات التنوع مزيجًا من النهج الشامل ("الأفقي") والنهج الموجه نحو قطاعات أو صناعات محددة ("العمودي" أو "المستهدف")، حيث تهدف الاستراتيجيات الأفقية إلى تحسين الظروف الداعمة لجميع القطاعات، في حين تركز الاستراتيجيات العمودية، التي يشار إليها غالبًا باسم السياسة الصناعية، على دعم أنشطة أو تقنيات معينة (Deléchat, Melina, Newiak, Papageorgiou, & Spatafora, 2024, p. 02)، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن العامل الأساسي في تسريع كل من التنوع الأفقي والعمودي للصادرات هو الاستثمار الأجنبي المباشر (Ji, 2015, p. 1728)، وبالتالي يمكن القول أن التنوع الاقتصادي يدور حول استراتيجيتين متنافستين للتصنيع: التصنيع القائم على إحلال الواردات والتصنيع القائم على التصدير. حيث تهدف استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات إلى تعزيز الصناعات المحلية لتحل محل السلع الأجنبية بمنتجات محلية، مما يقلل من الاعتماد على الواردات. في المقابل، تسعى استراتيجية التصنيع القائم على التصدير إلى تسريع عملية التصنيع من خلال فتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية، ودعم القطاعات التصديرية لتعزيز النمو الاقتصادي (Esanov, 2012, p. 04)، لذلك، فإن ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستسهل عملية انتقال التأثيرات التكنولوجية والاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وكذلك بين الشركات العاملة في نفس الأنشطة، مما يعزز الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد من أثره الإيجابية على الاقتصاد (Niecet-chenaf & Rougier, 2008, p. 09).

الجدول رقم 02: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية

الوحدة: مليون دولار

2022	2021	2020	2019	2018	2015	2010	2000
58347.1	36637.4	20576.1	33713.8	39299.3	31461	56440	21536

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023).

نلاحظ من الجدول رقم 02 أن الصناعات الاستخراجية سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2000 و2010 حيث زادت قيمتها من 21.5 مليار دولار إلى 56.4 مليار دولار، وهو ما يعكس الطفرة في أسعار النفط والغاز في تلك الفترة.

وفي سنة 2015 شهدت القيمة المضافة انخفاضاً حاداً إلى 31.4 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً. وبحلول سنة 2019، تعافت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية قليلاً لتصل إلى 33.7 مليار دولار، لكنها انخفضت بشكل كبير في سنة 2020 لتصل إلى 20.5 مليار دولار، بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض الطلب على الطاقة.

وفي سنتي 2021 و 2022، شهدت القيم انتعاشاً كبيراً إلى 36.6 مليار دولار و 58.3 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب تعافي أسعار النفط بعد الجائحة، لكنه يعيد الجزائر إلى نفس مستوى الاعتماد على الموارد الطبيعية دون تنويع الاقتصاد.

الجدول رقم 03: القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية

الوحدة: مليون دولار

2022	2021	2020	2019	2018	2015	2010	2000
7027	7026	6943	7541	7423	7352	6729	3167

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023).

شهدت الصناعات التحويلية نمواً بطيئاً جداً مقارنة بالصناعات الاستخراجية، حيث ارتفعت من 3.1 مليار دولار إلى 6.7 مليار دولار سنة 2000. وبين سنتي 2010 و2019، استمر النمو بشكل محدود، إذ بلغت القيمة 7.5 مليار دولار في سنة 2019. أما في سنة 2020، سجلت الصناعات التحويلية انخفاضاً إلى 6.9 مليار دولار بسبب تأثير جائحة كورونا، لكنها لم تتعاف بشكل واضح، حيث بقيت عند 7 مليار دولار في سنتي 2020 و2022.

الجدول رقم 04: الصادرات الصناعية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات

نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)				نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)			
2022	2021	2020	2010	2022	2021	2020	2010
4.5	9.6	4.8	1.8	0.1	0.3	0.2	0.3
نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)				نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)			
2022	2021	2020	2010	2022	2021	2020	2010
95.2	89.6	94.5	97.3	0.2	0.5	0.5	0.6

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021-2023).

من أجل تحليل الجدول أعلاه سيتم تقسيمه إلى أربع أجزاء:

✓ نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات:

كانت نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات ضعيفة، حيث بلغت 1.8% سنة 2010 لكنها تحسنت في سنة 2022 إلى ما قيمته 4.5%. وهو ما يشير إلى وجود محاولات لتنوع الصادرات، لكنها لم تكن مستدامة أو ثابتة.

✓ نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات

تراجعت النسبة من 0.3% سنة 2010 إلى 0.1% سنة 2022، مما يدل على استمرار التركيز على تصدير الوقود دون تعزيز صادرات المواد الخام والمعادن.

✓ نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات

لا تزال الجزائر تعتمد على صادرات الوقود بشكل رئيسي، حيث شكلت 97.3% سنة 2010 و 94.5% سنة 2020.

رغم انخفاض النسبة إلى 89.6 سنة 2021 إلا أنها عادت للارتفاع إلى 95.2% سنة 2022 مما يعكس الهيمنة المطلقة لصادرات الوقود.

✓ نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات

لم تشهد الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2022 تغيرات ملحوظة مما يعكس عدم التنوع في الصادرات.

III. الدراسات السابقة

1- (ChunLi Ji, 2015)

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الرمادي لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في دولة ماكو للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الدول ذات الانفتاح المحدود مثل دولة ماكو.

2- (Han-Sol Lee & al, 2021)

تناول هذه الدراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر من المحركات الرئيسية في كل من كازاخستان، روسيا، وأوزبكستان وذلك باستخدام نماذج البائل للفترة الممتدة من 1993-2017. وتوصلت الدراسة إلى الناتج المحلي الإجمالي ووفرة الموارد والتضخم كان لهم الأثر الإيجابي والقوي، في حين توصلت إلى ضعف تأثير كل من أسعار الصرف والحقوق السياسية. كما تشير النتائج إلى أن السعي وراء الأسواق يمثل الدافع الرئيسي في كازاخستان وروسيا، بينما السعي وراء الموارد الطبيعية يعد أكثر أهمية في كازاخستان.

3- (Lassana Cissokho, 2022)

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات البائل لتحليل تأثير جودة المؤسسات في تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع الصادرات ل 107 دولة من دولة. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تتمتع بجودة عالية تعزز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنوع الصادرات، بينما المؤسسات ذات الجودة المتدنية تعمل على تشجيع التخصص الاقتصادي. حيث أن المخاطر المحيطة بالاستثمار تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن توظيف أموالهم. فهم دائما ما يبحثون عن الاستثمارات التي تخلو من المخاطر وتؤدي إلى تحقيق أقصى عائد ممكن. كما تشير الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في صحراء إفريقيا يدعم السلوك الريعي فيها.

4- (Gladys Gamariel & al, 2022)

تناول هذه الدراسة التأثير الفردي والمشارك لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهيكل الإنتاج المحلي، والبنية التحتية، والثروة الطبيعية، والحواجز المالية على تنوع الصادرات. باستخدام تحليل النظم الديناميكية بطريقة العزوم العامة (SGMM) لبيانات 44 دولة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات. وتؤكد الدراسة على أهمية تنوع القطاعات الإنتاجية، والمؤسسات القوية، والاستقرار الاقتصادي الكلي في تعزيز تنوع الصادرات. بينما ترتبط عوامل عدم وجود منافذ بحرية ووفرة الموارد الطبيعية بتركيز الصادرات. كما تكشف الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات، يتعزز من خلال تحسين الوصول إلى البنية التحتية وتقديم الحوافز المالية للمستثمرين الأجانب .

5- (Dalila Nicet-Chenaf & Eric Rougier, 2008)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تنوع الصادرات على النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال توضيح آلية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على التنوع الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى التنوع والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وقوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وذلك من خلال التأثير في الرفع من القيمة المضافة وخلق فرص العمل وليس من خلال التأثير غير المباشر عبر نقل التكنولوجيا.

6. (M.Loubassou Nganga, G.Mbongo, 2021) :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمارات على التنوع الاقتصادي لدول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) بالاعتماد على نماذج البائل للفترة الممتدة من 1995 إلى 2019

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص يعزز التنوع الاقتصادي، في حين أن الاستثمار العام يعيق التنوع الاقتصادي في الدول عينة الدراسة.

7. الفجوة البحثية

✓ على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، إلا أن الدراسات التي ركزت على دور هذا الأخير في تحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصادات أحادية القطاع، مثل الجزائر، تظل محدودة. كما أن النتائج المستخلصة من مختلف الدراسات المقطعية حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع الصادرات لا يمكن تعميمها. لذا، هناك حاجة إلى دراسات متخصصة لكل دولة على حدى لتوفير فهم أعمق لهذه العلاقة، مما يساهم في التمكين من وضع سياسات أكثر ملاءمة لكل دولة وفقا لخصوصياتها الاقتصادية.

✓ معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب الكمية للاستثمار الأجنبي، دون تحليل معمق لكيفية مساهمته في تطوير القطاعات الإنتاجية بعيداً عن القطاع الرئيسي (النفط).

✓ لم تحظ الجزائر بالدراسة الكافية كحالة تحليلية تجمع بين تحديات الاعتماد على قطاع واحد واستراتيجيات التنوع عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

IV. قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي

قبل التطرق إلى النموذج القياسي المناسب من الضروري أولاً التعريف بمتغيرات الدراسة.

1. متغيرات ومنهجية الدراسة

تم إعداد نموذج اقتصادي كلي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2023 بالاعتماد على المتغيرات الآتية:

1.1. المتغير التابع

التنوع الاقتصادي (DIV) المقاس بمؤشر تنوع الصادرات، المحصل عليه من قاعدة بيانات CNUCED

2.1. المتغير المستقل:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) المقاس بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج الداخلي الخام، المتحصل عليه من قاعدة بيانات البنك العالمي.

2-دراسة الاستقرار

إن اختيار الطريقة المناسبة لنمذجة العلاقة بين المتغيرات يتأثر كثيرا بدرجة تكامل السلاسل محل الدراسة، لذلك سنتناول دراسة الاستقرار باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع من أجل تحديد درجة تكامل السلاسل.

2-1- تحليل نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) قبل أخذ الفروق

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع ADF على السلاسل الزمنية قبل أخذ الفروق وبعد أخذها.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار ADF لكل من FDI و DIV

المتغير	عند المستوى			الاستنتاج
	Intercept	Trend and Intercept	None	
FDI	0.0003	0.002	0.0002	مستقر عند المستوى I(0)
DIV	0.2	0.3	0.5	غير مستقر في المستوى

المصدر: اعتمادا على مخرجات EVIEWS 12

تكشف نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) عن اختلاف في درجة استقرارية المتغيرين. حيث أظهرت بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) قيمة احتمالية (p-value) أقل من 5% في النماذج الثلاثة، مما يعني أنه يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) بوجود جذر الوحدة، وبالتالي فإن FDI مستقر عند المستوى I(0). أما بالنسبة إلى التنوع الاقتصادي (DIV)، فقد كانت قيمة احتمالية (p-value) أكبر من 5% في النماذج الثلاثة، مما يعني أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0)، وبالتالي فإن DIV غير مستقر عند المستوى، ويحتاج إلى أخذ الفرق الأول (First Difference) قبل تطبيق النماذج القياسية.

2.2. استقرارية DIV بعد أخذ الفرق الأول :

الجدول 6: نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول

المتغير	عند الفرق الأول			الاستنتاج
	Intercept	Trend and Intercept	None	
DIV	0.0	0.0	0.0	مستقر عند الفرق الأول I(1)

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS

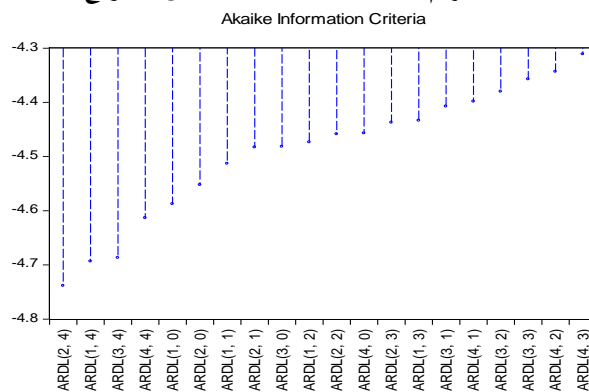
بعد تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول للمتغير التابع للتنوع الاقتصادي (DIV)، أظهرت النتائج أن الاحتمالية $p\text{-value} = 0.00$ مما يعني أنه يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) بوجود جذر الوحدة، وبالتالي فإن سلسلة DIV أصبحت مستقرة عند الفرق الأول I(1).
مما سبق يمكن استنتاج أن المتغير المستقل FDI مستقر عند المستوى I(0) وأن المتغير التابع DIV مستقر في الفرق الأول I(1).

هذا الاختلاف في درجة التكامل بين المتغيرين (0) أو (1) يعني أن نموذج ARDL هو الخيار المناسب لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتنوع الاقتصادي (DIV)، لأن النموذج يمكنه التعامل مع المتغيرات التي تحتوي على مستويات تكامل مختلفة.

3- اختبار التكامل المشترك

قبل التحقق من تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، من الضروري تحديد أفضل مدة إبطاء أو الإطار الزمني الذي يؤدي فيه معيار الاختيار إلى أدنى قيمة. وقد كشفت النتائج عن فترات الإبطاء المثلى التالية:

الشكل رقم 01: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج



المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

سيتم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لتحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. يتم عرض نتائج اختبار الحدود في الجدول أدناه:

الجدول 07: نتائج اختبار الحدود Bounds test

ARDL Bounds Test
Date: 02/06/25 Time: 11:53
Sample: 1999 2023
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.731002	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.70

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

يتضح حسب قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F-STATISTIC والمقدرة بـ 7.73 وبعد مقارنتها بالحد الأدنى والحد الأعلى فإننا نلاحظ أنها تزيد عن القيم الحرجة القصوى (I1Bound) عند جميع المستويات، وبالتالي يتم تأكيد قبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يتم رفض الفرضية الصفرية.

4-العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ننتقل إلى مرحلة تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 08: المقدرات طويلة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: DIV				
Selected Model: ARDL(2, 4)				
Date: 02/06/25 Time: 11:58				
Sample: 1995 2023				
Included observations: 25				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.255532	0.169804	-1.504862	0.1507
D(FDI)	-0.025765	0.034031	-0.757110	0.4593
D(FDI(-1))	0.046528	0.031621	1.471464	0.1594
D(FDI(-2))	0.049613	0.032827	1.511344	0.1491
D(FDI(-3))	0.093889	0.033426	2.808852	0.0121
CointEq(-1)	-0.388324	0.132723	-2.925830	0.0094
Cointeq = DIV - (-0.6366*FDI + 0.8367)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.636620	0.292151	-2.179081	0.0437
C	0.836655	0.022541	37.117763	0.0000

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

يقيس معامل تصحيح الخطأ سرعة تصحيح الانحرافات قصيرة الأجل وتحقيق التوازن طويل الأجل، حيث نلاحظ من تحليل الجزء العلوي أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.3838) ودال إحصائياً عند مستوى دلالة 1% (0.009) وهو ما يدل على وجود تصحيح للخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وتحليل الجزء السفلي للجدول نلاحظ أن معادلة التوازن طويل الأجل كما يلي:

$$DIV = -0.6366 FDI + 0.8367$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن المعامل (-0.6366) والدال إحصائياً (0.04) وهو ما يوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلباً على التنوع الاقتصادي على المدى الطويل. حيث أن زيادة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي على انخفاض قدره 63.66% في التنوع الاقتصادي، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن محركاً إيجابياً للتنوع الاقتصادي.

5-دراسة صلاحية النموذج:

لتقييم جودة النموذج يتم إجراء بعض الاختبارات الاقتصادية والقياسية نوضحها فيما يلي:

1.5. مشكلة الارتباط الذاتي: Autocorrelation test

من أجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، تم الاعتماد على اختبار LM والذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 09: نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.240993	Prob. F(4,13)	0.3416
Obs*R-squared	6.908233	Prob. Chi-Square(4)	0.1408

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمالية اختبار LM أكبر من 0.05 يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

5-2- اختبار عدم ثبات التباين: Heteroskedasticity Test

الجدول رقم 10: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

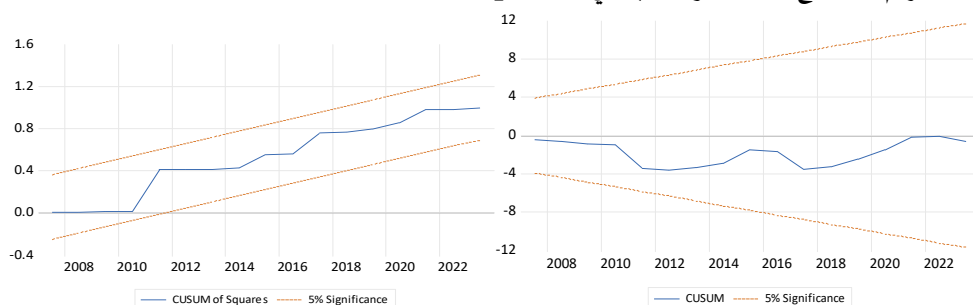
F-statistic	0.342204	Prob. F(1,22)	0.5645
Obs*R-squared	0.367595	Prob. Chi-Square(1)	0.5443

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال الجدول رقم 10 تظهر نتائج اختبار ARCH أن قيمة الاحتمالية بلغت 0.56 وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05، لذلك، لا تظهر البواقي أي علامات ذات دلالة إحصائية على عدم تجانس التباين.

5-3- اختبار التوازن الهيكلي:

الشكل رقم 02: نتائج اختبار التوازن الهيكلي Cusum and Cusum of squares



المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS

تظهر النتائج الموضحة في الشكل أعلاه على استقرار النموذج على المدى الطويل وملاءمته لتمثيل العلاقات الأساسية بين المتغيرات. تشير هذه النتائج إلى أن المجاميع التراكمية للمتبقيات والمربعات

المتبقية تقع ضمن نطاق الثقة بنسبة 5%. ومنه يمكن الاستنتاج أن تعديلات النموذج في المدى القصير تعمل بفعالية على تحقيق استقرار التوازن في المدى الطويل.

V. الخاتمة

سعت الجزائر منذ عقود إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى. ومن بين الآليات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومع ذلك، هناك أدلة على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في الجزائر قد تكون سلبية في بعض الأحيان، وهو ما يتطلب تحليلاً أعمق. ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط فإن أي انخفاض في أسعاره يؤدي إلى تراجع الثقة الاستثمارية.

- بعض القوانين التي كانت تلزم المستثمرين الأجانب بتقاسم ملكية المشاريع مع شركاء محليين، قد أثرت على جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية.

- أدى الإغلاق الاقتصادي العالمي إلى تقليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ينمو بوتيرة بطيئة جداً مقارنة بقطاع الصناعات الاستخراجية، حيث يهيمن قطاع الطاقة على الصادرات بشكل كبير مما يجعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات أسعار النفط والغاز، بينما تظل مساهمة السلع الصناعية التحويلية ضعيفة.

- استقرار القيمة المضافة عند مستويات منخفضة، يشير إلى ضعف التطوير الصناعي وعدم تحقيق قفزات نوعية في قطاع التصنيع. حيث أن التحركات الحادة في القيمة المضافة تظهر ضرورة التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأقل تأثراً بالتقلبات الخارجية.

- تأثرت الجزائر بشكل كبير بجائحة كورونا في 2020، حيث تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية بشكل واضح.

- التعافي في سنتي 2021 و 2022 كان مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الطاقة وليس بسبب تحول هيكل في الاقتصاد.

2. نتائج الدراسة القياسية

- عدم استقرار سلسلة التنوع الاقتصادي عند المستوى، بل استقرت عند الفرق الأول.

- استقرار سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى.

-على الرغم من أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، إلا أن التأثير كان سلبيا، وغالبًا ما يكون نتيجة لتحيز الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات محددة، مما يعيق التنوع الاقتصادي ويزيد من هيمنة بعض الصناعات على الاقتصاد، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية.

3.الإقتراحات

- ضرورة تطوير سياسات لدعم القطاعات غير النفطية، خاصة الصناعة التحويلية والخدمات، وذلك بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.
- يجب تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز الضريبية وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يجب تنفيذ إصلاحات هيكلية لدعم التنوع الاقتصادي، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

VI. المراجع

1.المراجع باللغة العربية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023.

2.المراجع باللغة الأجنبية:

- Akram, E. (2012). Economic diversification: dynamics, determinants and policy implications. *Revenue Watch Institute*, 1-26.
- Chunli, J. (2015). Can FDI be an engine of economic diversification in a small open economy: The case of Macau. *International Conference on Social Science, Education Management and Sports Education*, (pp. 1728-1731).
- Economic diversification in developing countries*2024International monetary fund
- Eric, R., & Niecet-chenaf, D. (2008). FDI, diversification and growth: An empirical assessment for MENA countries. Bordeaux University.
- Gladys, G., & Bomani, M. (2022). Foreign direct investment and export diversification in developing countries. *Risk Governance and control: Financial markets and institutions*, pp. 74-89.
- Lassana, C. (2022). *Foreign direct investment and exports diversification: Are institutions spoiling it all for Sub-Saharan Africa*. Retrieved from <https://ssrn.com/abstract=4213244>.
- Lee, H.-s., Chernikov, S. U., & Nagy, S. (2021). Motivation and locational factors of FDI in CIS countries: empirical evidence from South Korean FDI in Kazakhstan, Russia, and Uzbekistan. *Regional Statistics*, pp. 79-100.
- United Nations Conference on Trade and Development. (n.d.). *Official Website*. Retrieved from United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): <https://unctad.org/>